اي جميع الاحكام المذكورة وقد سبق الكلام عليه وقد يحذف اي الباء
وهي اقرب مذكور يعود الضمير عليه ولو جعلنا ه عايدا على
الكل لم يتات اذ الظاهر ان التاء ومن لا يجوز حذفها
واما الواو فظاهر كلامهم انها كالباء في جواز الحذف
فترد عليه نصباً اي مع نصب في المقسم به كاينا ما كان
الاخبار الاستعمال الاعلى وهو الاكثر تقول الله لافعلن او بقاء
الجر جوازاً وهذا مخصوص باسم الله فتقول الله لافعلن بالجر
قال ابن مالك في شرح التسهيل وحكى الاخفش في معانيه ان من العرب
من يجئ اسم الله مقسما به دون جار موجود ولا عوض وذكر غيره
من الثقات انه سمع بعض العرب يقول كلا الله لا تبتنك بريدو كلا
والله وزعم بعض ائمة الكوفة ان الاسماء كلها اذا اقسم بها يحذف
منها الواو تخفض وترفع ولا يجوز النصب الا في حرفين يعني كعبة
الله وقضاء الله هذا كلامه وانت ترى المولف كيف اطلق
جواز ابقاء الجر غير مقيد له بمقسم به مخصوص و بابقاء الجر
وجوبا فيما ناب عنه اي عن حرف القسم هاء التنبيه والف الاستفهام
وقطع همزة الوصل اي احد هذه الامور الثلاثة تقول ها الله لا
قومن الوجود حرف التنبيه ووصل همزة الله وتقول الله
لاقومن بهمزة الاستفهام ووصل همزة الاسم الشريف وتقول
الله لاقومن بلا تنبيه واستفهام لكن همزة الاسم مقطوعة والجر
في الجميع واجب لوجود ما يقوم مقام حرف القسم وكانه موجود
وفي لاها الله ذا بقطع الهمزة من الكلمة العظمى او بوصلها مع حذف

اي مع حذف الالف منها لانها الف لقيت ساكنا بعدها فقياسها
ان تحذف لالتقاء الساكنين وبدونها جمعا بين الساكنين وهما الفها
واللام الاولى من الله وذلك لانها تنزل مع الاسم الشريف منزلة
الجزء من الكلمة فلم تحذف الالف لالتقاء الساكنين بناء على
انهما التقيا على حدهما كالضالين معاملة لما هو كالجزء كمعاملة
الجزء نفسه جر المقسم عليه محذوف وعند الخليل والتقدير ها الله لا اسر دا
فحذف الامر لكثرة الاستعمال ولذا لا تقاس عليه غيره فلا
يقال ها الله اخوك على تقدير ها الله لهذا اخوك وعند الاخفش
من جملة القسم توكيد له كانه قال ذا قسمي ولذا يجاء با
لمقسم عليه بعده فيقال ها الله ذا لقد كان كذا فدل ذلك على
ان ذا ليست من المقسم عليه نفيا والا لم يات بعدها جواب
وايضا فانهم ياتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان كما قال الخليل
للزم ان يطابق ما ياتي بعده في الاثبات قال ابن الحاجب في
شرح المفصل كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم
عليه على ما قال في هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل فيه
هذا اللفظ هو ان يكون المقسم عليه نفيا دليله استقراء كلامهم
واذا كان كذلك وجب تقديره منفيا واذا قدر منفيا بطل قول
الخليل واما قول الاخفش فلانه اجاز حذف المقسم باسره
وهو خلاف الاصل وجعل ذا اشارة الى القسم ولم يوجد
له نظير في كلامهم وقال ايضا في شرح المفصل لو قيل ان ذا هو
المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا يفعل